

الإهداء

إلى زوجتي العزيزة الدكتورة فائقة الرفاعي

إلى أحفادي الأعمام أحمد و كارمن ولارا

obeykhan.com

المقدمة

يخطئ كل من يظن أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى أحادية الجانب في الوقت الحاضر أنها سوف تستمر على هذا الوضع إلى ما لا نهاية. فالتاريخ قد علمنا في نشوء وسقوط القوى العظمى، أن هذه القوى لا تستمر مهما طال بها الزمن، فقد تسقط هذه القوى أو تتلاشى أو تكون شريكة قوى أخرى ناشئة تظهر على الساحة الدولية أو على وشك ظهورها نتيجة لظهور بعض المتغيرات العالمية التي قد تؤدي إلى بلورة جديدة في وضع جديد في عالم متغير تطفو على سطحه بوادر أزمات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية أو كلها، مما فتؤدي بالنهاية إلى اضمحلال هذه القوى العظمى أو تلك مع مسيرة الزمن، فإذا رجعنا بالزمن إلى الورا حوالى خمسة قرون وفي عالم عام ١٥٠٠ بعد الميلاد لوجدنا أن مراكز القوى آنذاك كانت الصين في عهد آل منغ والإمبراطورية العثمانية وامتداداتها الإسلامية في الهند، والإمبراطورية المغولية واليابان ومجموعة دول وسط وغرب أوروبا، وقبلها كانت هناك حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية - والتي وصفت بأنها حضارة الأخلاق - والحضارة الرومانية وحضارة قدماء المصريين، وإذ ذهبنا بعيدا ربما نستطيع أن نذكر حضارة قارة بأكملها وهي حضارة قارة أطلانطس والتي انهارت وغُمرت في قاع المحيط الأطلسي، إلى غير ذلك من الحضارات والتي ليس هناك مجال لذكرها. يقول بعض الفلاسفة (توينبي): إن التاريخ لأية حضارة بمثابة دورات حلزونية تولد وتنمو ثم تشيخ وتموت، ولكنه يرى أن القوى الحاضرة قد استفادت من خبرات التجارب السابقة ستعرف كيف تتجاوز المطبات التي أمامها. ينطبق ذلك على القوى العظمى - أمريكا حاليا - ولكن سوف تواجه هذه القوى بظهور عدد من القوى الناشئة لتعايش معها. وفي اعتقادنا أن مستقبل القوى "العظمى" سيكون عالميًا متعدد الأقطاب وسينحصر في المستقبل في الصين واليابان وأوروبا الموحدة (إذا ما تمت إعادة هيكلتها)، وروسيا الاتحادية (مع التجفظ)

بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، هذه القوى العظمى في المستقبل سوف تسير في محورها بعض من دول جنوب شرق آسيا وكوريا وتايلاند، أو بعض الدول الأفريقية كمصر وجنوب أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، ولربما اندمجت بعض من هذه الدول مع أحد مراكز القوى العظمى، لقد برهن التاريخ بأن ما يلزم للدولة أو مجموعة الدول التي تتحول إلى قوة عظمى هي امتلاكها قاعدة اقتصادية مزدهرة، على أساس أن تعريف القوى طبقاً لبول كيندي هو الدولة أو مجموعة الدول القادرة على الصمود بنفسها أمام أية قوى أخرى، إن الدول العربية يمكن لها أن تكون القوة العظمى السادسة مستقبلاً في العالم إذا ما نجحت جهود بناءة وفاعلة نحو التكامل الاقتصادي والسياسي العربي بعيداً عن الانفصالية والتشكك والأنانية، وهذا ينطبق أيضاً على عدد من الدول الإسلامية إذا ما تضامنت مع الوحدة الاقتصادية العربية كامل، من الواجب أن نسعى إلى تحقيقه، أليس من المخذل أن تعمل إسرائيل على إنشاء صرح يهودي لها وتغير الاسم إلى الدولة اليهودية آخذين في الاعتبار الإمبريالية الغربية باعتبارها الآلية الأساسية في القرن التاسع عشر لتنفيذ أي مشروع استعماري في الوقت الذي ما يزال فيه العرب يختلفون على مسميات مضى عليها الزمن وانقسامات حتى داخل فلسطين الدولة الأحق بالرعاية؟ لقد قامت الدولة الصهيونية كقاعدة للاستعمار الغربي بكفاءة عالية بسبب ضعف المقاومة العربية ونخاذل الدول العربية، الأمر الذي ضمن لها استمرار الدعم الغربي العسكري والاقتصادي والسياسي «عبد الوهاب المسيري»، وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما شرعت في التفكير في الكتابة عن أمريكا ومع استمرار اطلاعاتي على التاريخ الأمريكي والشؤون الأمريكية وجدت أنه من الأنسب أن يتسع مجال الكتابة إلى موضوع الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى لأنه في ظني أن ذلك قد يفيد كثيراً القراء في معرفة آفاق وسياسات القوى العظمى القادمة وعمّا

إذا كنا الاقتصاديين من دول نامية صاعدة نستطيع التخطيط لرسم السياسات المعنية التي تتلاءم ومتغيرات العصر، وأن تكون الأجيال القادمة على وعي بمنطق ومفاهيم القوى العظمى السابقة وأيضا القوى العظمى الناشئة، كيف نتحاور معها وكيف نكون طرفا فاعلا ولربما عضوا من أعضاء إحدى القوى العظمى الآتية بطريق غير مباشر، مبنيا على الشراكة والمصالح المشتركة، مع ترسيخ مفهوم أهمية العمل على تقوية القاعدة الاقتصادية والفنية والسياسية والعسكرية، وذلك بهدف الصمود الذاتي وعدم الاعتماد على الغير، ولنعلم أين نحن من هذه الديناميكيات العملاقة ممثلة في القوى العظمى والتي نتعامل معها بصفة مستمرة وإلى أي مدى نحن ذاهبون، تابعين أم مشاركين؟ وعلى ذلك أخذت هذا الموضوع من الواجهة السياسية والتاريخ السياسي في العلاقات الدولية.

منذ عام ١٩٤٥، فإن الولايات المتحدة تعتبر القوة المهيمنة عالميا، حتى أثناء الحرب الباردة، فإن اقتصادها كان متقدما وأكبر من الضعف مقارنة بالاتحاد السوفيتي آنذاك، كذلك فإن قدراتها العسكرية والفن الإنتاجي الحديث لديها كان أكثر تفوقا. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن الولايات المتحدة كانت المحرك في إنشاء العديد من المؤسسات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسيات، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلف شمال الأطلسي - NATO - والذي يوضح أن أمريكا هي القوى العالمية المحركة والسلطة العليا في العالم. وبانهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، أدى ذلك إلى بروز الوضع المتفوق لأمريكا بدرجة أكبر، قاضيا على أعدائها، وترتب على ذلك أن تغير وضع الدول التابعة للاتحاد السوفيتي إلى دول تؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية وبدأت تدور في فلك أمريكا عن طريق المعونات الكبيرة والدعم غير المحدود، ولم يحدث مثل ذلك في التاريخ منذ ظهور الإمبراطورية البريطانية أن تتمتع دولة بمثل هذا التفوق الذي وصل إليه من جراء هذه التغييرات

العالمية، فأصبح الدولار الأمريكي هو العملة المفضلة في التعامل عالميا، وأصبح مصير التجارة العالمي يتم تقويمه بالدولار الأمريكي، وتم الاحتفاظ بمعظم الاحتياطات النقدية في شكل الدولار الأمريكي. وبالتالي سيطرت الولايات المتحدة على أهم المؤسسات الدولية، وأصبح لها حضور عسكري متفوق في كل جزء من أركان العالم تقريبا. وببداية ظهور القرن الحادي والعشرين، أصبح معيار التفوق الأمريكي يفوق اصطلاح القوة العظمى حيث بدأ الحديث عن أمريكا بأنها القوى التي لا تقهر مثل: hyperpower أو unipolarity.

وقبل تحول التاريخ لصالح الولايات المتحدة، كان وقتها بروز نجم أوروبا كقوة كبرى وخاصة الدول الكبرى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقبل ذلك ولكن بدرجة أقل، إسبانيا والبرتغال وهولندا. ومنذ بداية الثورة الصناعية في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت أوروبا هي التي تحدد ملامح التاريخ العالمي في معظم المجالات، وكان المحرك الأساسي لديناميكية أوروبا في ذلك الوقت هو التصنيع وما صاحبه من طبيعة التوسع الاستعماري لها للدول الفقيرة. وحتى، وبعد أن ضعف دور أوروبا النسبي وبدا في الهبوط بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك وعلى الأخص بعد عام 1945 - أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - فإن أمريكا ظهرت كقوة جديدة على الساحة الدولية كنتيجة للنهضة الأوروبية، والتي كانت الأساس في مدها بالاحتياجات الفنية الصناعية، وكان هذا خلال مرحلة الانتقال بين ظهور العالم الجديد والعالم القديم، والتي أضفت منافسة في القوة الإمبريالية بين بريطانيا آنذاك والولايات المتحدة كنجم جديد ظهر في العالم. وعموما فإنه خلال قرنين من الزمان، فإن الغرب، أولا في شكل أوروبا وتبعه الولايات المتحدة استطاعا السيطرة على العالم في ذلك الوقت، وعلى ذلك أصبح العالم المتقدم ولمدة قرن على الأقل نعني به الغرب ممثلا في الولايات المتحدة، كندا، أوروبا الغربية، أستراليا، نيوزيلندا، بجانب اليابان، أصبح هذا الغرب المتقدم يسيطر على

موارد العالم النامي. والوضع الاقتصادي العالمي في بداية الألفية وفي عام ٢٠٠١ مثلت الدول المتقدمة على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي - GDP - للعالم، مقارنة بنسبة حوالي ٦٠٪ في عام ١٩٧٢. وسوف يكون هناك فترة طويلة قبل أن تتمكن الدول النامية الصاعدة من اللحاق بالمستوى الاقتصادي والفني للدول المتقدمة.

إن الكتابة عن التاريخ السياسي - أو الجغرافية السياسية - جيو بوليتك - Geopolitic - مرهون برصد حقائق تم كتابتها من الذين عايشوا المتغيرات أو سمعوا عنها. وبالتالي فإن دورنا في هذا الكتاب يقتصر على رصد المعلومات والحقائق التي تم تدوينها في مراجع وكتب وملفات حيث لا ندعي أننا قمنا بتأليف ومسايرة هذه الأحداث العالمية. وقد اخترنا مجموعة من الدول في الجزء الثاني لنلقي الضوء عليها باعتبارها دولا كبرى في الوقت الراهن ولكن بعض من هذه الدول مهيأة لصعود سلم التفوق لترتقي بمنزلة الدول العظمى، هذه الدول هي: الصين، اليابان، الهند، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا الاتحادية، ألمانيا. ولكن هل تصعد بعض هذه الدول بدرجة أعلى عن مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى اليوم، أم أنها ستشارك وتصبح أعضاء في نادي الدول العظمى؟

إن الكتابات والسرد التاريخي وأنهاط السياسات الخارجية الحالية ربما تلقي الضوء على مستقبل هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة.

يقع الكتاب في جزئين.

يتناول الجزء الأول منه: التاريخ الأمريكي والهيمنة الأمريكية.

ويتناول الجزء الثاني: مستقبل القوى الكبرى. ويتضمن الكتاب أربعة عشر فصلا "بجانب المقدمة"، حيث يتضمن الجزء الأول ستة فصول والجزء الثاني ثمانية فصول.

يتناول الفصل الأول من هذا الكتاب على سرد تاريخي لنشأة أمريكا والهوية الأمريكية، حيث تعرض لمحاولات اكتشاف أمريكا من منظور الافتراض السائد بأن الحضارة الأوروبية أو الغرب قد تمتع ببعض المزايا التاريخية الفريدة وبعض الصفات الخاصة، مما أعطى هذا المجتمع الإنساني تفوقاً دائماً على ما عداه من مجتمعات في الماضي (وحتى وقتنا الحاضر). أما عن علاقة الدين بالسياسة في أمريكا، فلقد كانت مغامرة اكتشاف أمريكا مغامرة دينية بالأساس. وكان التدافع الكاثوليكي (الإسباني بالأساس) إلى العالم الجديد قد دفع إنجلترا كدولة بروتستانتية لاستعمار أمريكا. إن إجابة السؤال عما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة؟ فإن الإجابة عليه ظلت جدلية، وهو جدل قديم قدم المشروع الأمريكي. وأياً كان الأمر، فإن تلك المظاهر العلمانية والدينية تعكس حقيقة أساسية هي أن أمريكا دولة علمانية يسكنها شعب متدين. ويحذر صمويل هنتجتون من الخطر الذي تتعرض له الهوية والثقافة الأمريكية كما تشكلت على مدى ثلاثة قرون، وجوهرها الأنجلو-بروتستانتية، من القوة المتعاطمة من الأمريكيين من أصول لاتينية، وخاصة المكسيكيين حيث باتوا يشكلون أكبر الأقليات. ويؤكد كذلك تأثير الهجرة اللاتينية على وحدة اللغة ووحدة الثقافة الأمريكية، وهذه الهجرة يمكن أن تقسم أمريكا إلى قسمين فيما يتعلق باللغة (الإنجليزية والإسبانية) والثقافة (الإنجليزية واللاتينية) الأمر الذي يمكن أن يحل محل الانقسام بين البيض والسود باعتباره الانقسام الثقافي واللغوي الأكثر أهمية في المجتمع الأمريكي.

يتناول الفصل الثاني، استعراضاً للتاريخ السياسي لأمريكا منذ إعلان الاستقلال ودورها في الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة. فلقد تم إعلان استقلال الولايات المتحدة عن إنجلترا عام ١٧٧٦، وصاحب ذلك إعلان حقوق الإنسان والمواطنة. ويتصف تاريخ زعماء الولايات المتحدة الأوائل بالهيمنة لإرساء أسس الدولة الجديدة. وفي عام ١٨٦٥ اندلعت الحرب الأهلية

لإنهاء نظام العبيد، تبعه نشأة إرهاب المنظمات السرية، وظهر بوضوح التمييز العنصري قابله كفاح وتضحيات كبيرة. وحتى بداية القرن العشرين، كانت السياسة الخارجية الأمريكية هي الاستسلام لتحقيق القدرة اللازمة لها، وأن تظل بعيدة عن التورط في أية مشاكل فيها وراء البحار. وبعد وصول الجيش الأمريكي، قام الحلفاء بهجوم معاكس أثناء شهر أغسطس ١٩١٨، ثم بهجوم كبير واسع النطاق في ٢٦ من سبتمبر ١٩١٨ أقنع القيادة العليا الألمانية بأنها خسرت الحرب فطلبت الصلح. خلفت الحرب العالمية الأولى وراءها آثارا مريرة من جراء ما نصت عليه معاهدة فرساي (١٩١٩) من تعويضات مرهقة وتقسيم اعتباري للأقطار، فأدى ذلك إلى ظهور بنيتو موسوليني وأدولف هتلر، وهما ذروة السلطة في إيطاليا وألمانيا. وسرعان ما كان التهديد الذي تعرض له ميزان القوى الأوروبي يرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب وذلك لوقف اندفاع ألمانيا السريع للسيطرة على العالم. ولكن حدث أن قضى هجوم اليابان على بيرل هاربر على آخر حالات التردد الأمريكي في الوقوف منعزلة عن مشاكل العالم. لقد كانت رحلة أمريكا ابتداء من التورط في الحرب العالمية الأولى إلى الاشتراك الفعلي في الحرب العالمية الثانية رحلة طويلة، قطعها تغير كامل في موقف أمريكا من العزلة التي كانت تنتهجها، إن عمق التغيير المفاجئ الذي حدث في أمريكا نحو الشؤون الدولية، يوضح ضخامة الإنجاز الذي حققه روزفلت. وعندما نزلت قوة الحلفاء في نورماندي في شهر يونيو ١٩٤٤ وتقدمت ناحية الغرب كان مصير ألمانيا قد تحدد. انقسم العالم إلى معسكرات أيديولوجية، وتحولت فترة ما بعد الحرب إلى صراع ممتد لتحقيق التسوية التي أفلتت من أيدي القادة قبل أن تنتهي الحرب. وحاول الرئيس الأمريكي هاري ترومان أن يواصل رسالة روزفلت بالإبقاء على الحلفاء مترابطين معا، وفي نهاية فترة رئاسته كان كل أثر للتناسق الذي كان موجودا أثناء الحرب قد اختفى وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي العملاقان الكبيران يواجه كل منهما الآخر في قلب أوروبا

ذاتها. وكان مؤتمر بوتسدام والذي استمر من ١٧ من يوليو حتى ٢ من أغسطس ١٩٤٥ أهم حادث فيه والذي لم يكن مدرجا في جدول الأعمال الرسمي هو إبلاغ ترومان ستالين بتوصل الولايات المتحدة إلى صنع القنبلة الذرية. انتحر هتلر، وفي ٤ من مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا، وفي ٦ من أغسطس ألقت القوات الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما في اليابان، ثم ألقت قنبلة ثانية على ناغازاكي، فاضطرت اليابان إلى الاستسلام في ١٤ من أغسطس ١٩٤٥.



أول قنبلة ذرية على هيروشيما في اليابان

وطبقا لروبرت باستور، فإن هناك حقائق معينة - وليست حقائق يقينية -
يحتمل أن تحدد دور الولايات المتحدة في العالم:

١- سوف تمضي الولايات المتحدة في لعب دور رئيسي في العالم في القرن
الحادي والعشرين في جميع المجالات تقريبا.

٢- سوف يشعر بنفوذها المتعظم في مخطط متعدد الوظائف في النظام الدولي.

٣- زعامة أمريكا في حل أزمات الأمن المحتملة في شمال وجنوب ووسط
آسيا، وفي الدول المنقسمة عرقيا.

٤- سوف تمضي الولايات المتحدة على روابطها الاقتصادية في نصف القارة
والاحتفاظ بروابط أمنية مع أوروبا واليابان، تلك الروابط الأمنية سوف توفر
مراكز للاستقرار في عالم يحتاج إليها.

٥- سيكون القرن الحادي والعشرون مختلفًا تمامًا عن القرن العشرين. فلقد
غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسة الدولية في القرن العشرين،
وأصبح العالم اليوم مختلفا لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة.

يتناول **الفصل الثالث** استعراض دور أمريكا في الهيمنة الدولية بصفتها قوة
عظمية، وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وبيان أن القرن العشرين هو
القرن الأمريكي، وأمريكا في القرن الحادي والعشرين، مع بيان دور الرؤساء
الأمريكان في بناء صرح الإمبراطورية الأمريكية، وجورج بوش ومذهب
الهجوم الوقائي.

إن الامتداد التقدمي الحضاري الذي لعبته أمريكا لا بد له من نهاية مستقبلا،
ذلك لأن التاريخ برهن بعدم استمرار الامتداد المفرط بدون نهاية، قد تكون
بطيئة للغاية، أو تستمر إذا ما كانت أمريكا قادرة على تغيير أنماط أيديولوجيتها

المعتمدة على القوة التي لا تقهر.

ولأن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطاني، فإن القرن العشرين، كان بلا ريب القرن الأمريكي، ومن المحتمل أن يكون القرن الواحد والعشرين هو "القرن الأمريكي الجديد". غير أن الإمبراطورية الأمريكية "والقرن الأمريكي الجديد" مقولتان أصبحتا موضع اختبار بعد أن اقتحمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م. فالولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية الأولى بلا منازع، منذ انبهار الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي لها اليد الطولى على المستوى العالمي بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية في كل جزء مهم إستراتيجيا في العالم. والولايات المتحدة لديها دروع واقية من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو من مهاجمة حلفائها. ومن الناحية الاقتصادية، فلا تضاهي أمة أخرى أمريكا في قدرتها الاقتصادية. فأمريكا هي أكبر مصدر زراعي في العالم، كما تمثل مكان الصدارة العالمية في الصادرات من التكنولوجيا العالية. ولقد كان التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد الصناعة، حيث تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه، القلب المحرك له، بيد أن هذا الوضع الإمبراطوري الذي وصلت إليه أمريكا مع حلول القرن الحادي والعشرين قد ارتبط بجدل أيديولوجي حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دورا عالميا إمبراطوريا وحول كيفية ممارسة هذا الدور. وفي هذا الصدد ظهر خطابان: الخطاب الليبرالي والخطاب الجمهوري المحافظ. إن النظام العالمي الجديد، كما يحلم به القادة الأمريكيون هو تسمية بديلة للهيمنة الشاملة على العالم، وأن حق التدخل هو المصطلح البديل للاستعمار. ويعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية وتنفيذها، ولتحويل دورها إلى غطاء ومبرر قانوني للمخططات

الأمريكية، وأصبحت أوروبا لا يمكنها أن تكون ندا بل تابعا لأمريكا، حيث أعلنت اتفاقية ماستريخت بوضوح تام كون أوروبا الركيزة المساندة في التحالف الأطلنطي.

يتناول الفصل الرابع دور أمريكا في إرساء قواعد وأسس العولمة لتفعيلها لصالحها. ولكن، فإن تطبيق الديمقراطية الصحيحة تؤدي إلى الدفع الذاتي لمجموعات الأفراد لكي تقوم العولمة بدورها الصحيح والهادف من أجل الدول الفقيرة والنامية. والشعوب المتعلمة يمكن لها أن تفهم كيف تجعل العولمة تؤدي دورها المفيد للجميع أو على الأقل تعمل بكفاءة أعلى لتفعيل العولمة في ثوبها الجديد. فهناك الكثير من الذي يجب القيام به، وعلى الأقل هناك عدة مجالات حيث المجتمع الدولي أصبح مقتنعا بتطبيقها ولكن فإن المسافة مازالت بعيدة للغاية "جوزيف إستيجلتز"، ويرى بعض المفكرين "توماس فريدمان" أن العالم اليوم قد أصبح مسطحا من مضمون أن المسافات والأفكار بين الدول والشعوب أصبحت متقاربة وأصبح العالم صغيرا، وأن هذه السطحية للعالم يمكن أن تكون قوة دافعة للأفضل سواء في الأعمال أو البيئة، وإلى الشعوب في كل مكان. وتكون المعرفة والموارد في اتصال دائم في جميع أنحاء العالم بحيث تجعل الكوكب الذي نعيش عليه صغيرا بدرجة لم يسبق لها مثيل.

ولكن، فإن الاختلاف بين من يؤيدون العولمة ومن يناهضونها يكمن في أساليب إدارة الاقتصاد العالمي الجديد والذي تسيطر عليه أمريكا، والحد من التفاوتات الصارخة في الدخول والثروات بين الدول والشعوب، وأساليب مكافحة الفقر والمديونية للدول الفقيرة. فما نحن في حاجة إليه هو استخدام الأساليب والسياسات الصحيحة وتغيير الأنظمة الحاكمة للمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية بحيث تؤدي إلى مستوى من الرفاهية المقبولة لجميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين. كذلك فإن تطبيق الأساليب الديمقراطية وحقوق الإنسان على جميع المستويات هو ملازم للتغيرات الجديدة في الاقتصاد

العالمي. هذا إن أردنا أن تكون العولمة هي السبيل للرفاهية بين جميع الشعوب في المستقبل، سواء أخذنا بهذه التسمية أو أية تسمية أخرى، فالعولمة هي المرادف للتغيرات الجذرية التي ستحدث في المستقبل نتيجة للتكنولوجيا الحديثة المتطورة.

يتناول الفصل الخامس عرضاً وتحليلاً للهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات العالمية. لا ينكر أحد هذه الهيمنة، بل أيضاً على الشركات متعددة الجنسية (MNC)، وقد كان لذلك أسباباً سياسية وتاريخية امتدت منذ الحرب العالمية الثانية. وفي المرحلة الراهنة تبرز الديمقراطية العالمية باعتبارها قضية سياسية جوهرية. وهناك مقترحات تهدف لإصلاح المؤسسات والمنظمات الموجودة بالفعل دون تغييرها جذرياً. وعلى جانب آخر، هناك مبادرات تتضمن تغيراً أكثر عمقا للسياق العالمي، ربما من خلال تأسيس منظمات جديدة تماماً. لقد تمثلت الإستراتيجية المفضلة للولايات المتحدة في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمل لتحقيق مصالحها بصورة أحادية تحت غطاء من التعددية، سواء تم ذلك عن طريق مؤسسات بريتون وودرز والأمم المتحدة أو مجموعة السبعة والتي قدمت جميعاً أطارا لقيادة مهيمنة. وبحلول عام ١٩٧٠، كانت دول الجنوب المستقلة حديثاً قد أصبحت تشكل الأغلبية بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وكشفت الأغلبية الجديدة عن تصميمها بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد - NIEO. في عام ١٩٧٤، لكن غالبية القوى الصناعية المهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقبل تلك الدعوة مطلقاً، وبذلك كانت تتم عرقلة أي خطوة إلى الأمام. كذلك فإن الغلبة كانت للولايات المتحدة في عدد من القضايا في مؤسسات بريتون وودرز.

إن قرصنة الاقتصاد هم رجال محترفون ذو أجور عالية، عملهم أن يسلبوا بالغش والخداع ملايين الدولارات في دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يأخذون المال من البنك الدولي وغيره من مؤسسات المساعدة الأجنبية ليصبوه في

صناديق الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. فمن خلال فبركة التقارير المالية وتزوير الانتخابات، والرشوة والابتزاز، والجنس والقتل، يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الإمبراطوريات لكنها تأخذ أبعادا جديدة، وخفية في هذا الزمن.. زمن العولمة (جون بيركتر).

كذلك، فإن علاقة المؤسسات المالية الدولية للمحتالين تظهر أمثلة صارخة توضح القضايا السيئة التي تورطت فيها هذه المؤسسات في تدليل محتالين مرعوبين يدعون أنفسهم حكومة، حيث يصبح السكان الفقراء مسؤولين قانونا عن قروض هذه المؤسسات التي لن تصلهم أبدا. وتبين الأمثلة السريعة أن وكالات المساعدات الخارجية لا تعرف كيفية تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة بالاستفادة من المعونات الخارجية (وليام إيستلي).

يبحث الفصل السادس في علاقة أمريكا بالشرق الأوسط (مع التركيز على مصر). كان روزفلت من أوائل المؤيدين لفكرة إنشاء دولة يهودية في الأرض المقدسة. وفي يوليو من عام ١٩١٨، كان يرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها ينبغي أن يتعهدوا ألا يعقدوا سلاما إلا بعد طرد الأتراك من أوروبا وأن يتمكن اليهود من فلسطين، وبعد شهرين كان يضيف إلى ما سبق، أنه يبدو من الملائم تماما الشروع في إقامة دولة صهيونية حول القدس.

إن أشهر ما في الكونجرس الأمريكي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (التي تعرف اختصارا إيباك). وهذه اللجنة تعتبر أقوى التجمعات ذات المصلحة المشتركة في السياسة الخارجية وأحسنها إدارة وأكثرها نفوذا في واشنطن.

لقد انجذبت أمريكا إلى الشرق الأوسط بسبب نظرية الاحتواء التي تطلبت أن تكون هناك معارضة للتوسع السوفيتي في كل منطقة من العالم، وكذلك

بسبب مبدأ الأمن الجماعي الذي شجع على إنشاء منظمات مثل حلف الأطنطي لمقاومة التهديدات العسكرية الفعلية أو الممكن حدوثها.

وكان القادة الأمريكيون يحاولون الدمج بين سياستين لا يوجد أي تناسق بينهما، وذلك لإنهاء دور بريطانيا الاستعماري باستغلال بقايا النفوذ البريطاني لإقامة بنية لسياسة الاحتواء في الشرق الأوسط.

في ٢٦ من يوليو ١٩٥٦، أعلن جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس بعد أن رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالي. تقدم دالاس وزير خارجية أمريكا بمشروع يؤدي في النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت ادعاء إعادها عن سياسة أي بلد واحد، كما ينص على إنشاء هيئة للمتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها. وفي مقابل مشروع دالاس، تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع مضاد شاركت في إعداده بعض الدول الصديقة لمصر. وانقسم المؤتمر وطالت مناقشاته سبعة أيام متواصلة.

بدأ الهجوم الإسرائيلي على سيناء وبدأ شبح التورط واضحاً، وبدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار المأظرة. وكان الغزو البريطاني - الفرنسي لمنطقة قناة السويس مأساة لأصحابه منذ البداية وحتى النهاية. كانت أول فجوة مفتوحة في العملية كلها هي أن بريطانيا وفرنسا معا تريدان إثبات قرارهما عن الولايات المتحدة التي أصبحت زعامة التحالف الغربي وقيادته، كما أنها خزينة تمويله القادرة. وفجأة في ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ تحرك الاتحاد السوفيتي، وكانت حركته مفاجئة حتى بالنسبة لجمال عبد الناصر. وقام الاتحاد السوفيتي بتوجيه إنذار إلى كل من بريطانيا وفرنسا وأيضاً إسرائيل يطالب بوقف العمليات العسكرية فوراً وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطاء.

بعد حرب يونيو ١٩٦٧، وضعت غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والعربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وهي تغيرات تمت على الأرض ولم يكن

صناع السياسة الأمريكية يتوقعون إبطالها بسهولة. وكان الإسرائيليون أكثر تصميمًا على معاهدات سلام رسمية مع العرب، وأنهم لن يتخلوا عن الضفة الغربية ولا شرم الشيخ بسهولة.

ولكن في ٦ من أكتوبر ١٩٧٢، بدأت الإشارات تتراءى، بأن طائرات الضربة الجوية الأولى المصرية بلغت أهدافها، وبدأت تنفيذ مهامها بنجاح فاق ما كان متظرًا.

إن الطريق الإسرائيلي العربي المسدود لم يفتحه كارتر ولا بيجين، وإنما السادات، الذي حركت زيارته غير المسبوقة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ م عملية سلام أدت إلى اتفاقيات "كامب ديفيد" بعد عشرة أشهر.. وباعتباره أحد كبار مهندسي حرب أكتوبر، كان السادات يدرك أنه الأوفر حظًا لتحقيق أهدافه على طاولة المفاوضات..

إن المحفزات الأكثر قابلية للتصديق وراء تحرك واشنطن في حربها على العراق تكمن في:

- ١- توسيع الإمبراطورية الأمريكية وإضافة المزيد من القواعد العسكرية.
 - ٢- الالتزام بالاقتصاد الحر والإيمان بنظام سياسي معتمد على اليهودية والمسيحية كعناصر أساسية.
 - ٣- بسط سيطرة كاملة على موارد العراق الشاسعة من النفط.
 - ٤- زحف الشركات المتخطية الحدود القومية نحو العراق وخصخصة كل شيء بأسعار هابطة يتبعها فوراً دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبقية المبتزين الماليين الدوليين.
 - ٥- ازدهار صناعة الأسلحة الأمريكية وتحقيق أرباح خيالية مع اختبار الأسلحة
-

الجديدة وتوزيع العقود لإعادة بناء الدولة التي دُمرت.

٦- تشجيع جماعة الضغط الإسرائيلية الأمريكية على سحق عدو إسرائيل اللدود، العراق.

يتناول الجزء الثاني من هذا الكتاب مستقبل القوى الكبرى.

ويستعرض الفصل السابع بالبحث والتحليل صعود الصين كقوة عالمية.

في تقييم لقدرات الصين المتنامية ونواياها، فإن نمو الصين الاقتصادي القوي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظهورها كقوة كبرى في السياسة الدولية واتساع اقتصادها، بدت الصين مهياة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك، شرعت الصين في تحديث جيشها، وفي تبني موقف دبلوماسي أكثر إيجابية. ونتيجة لذلك، انبرى كثير من المراقبين في الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين. فأخذ البعض يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديدا للسلام والأمن في شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حربا باردة جديدة ستنشأ بالتأكيد بين بكين وواشنطن. وفي المقابل يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسالمة ولن تشكل خطرا على الأمن الدولي. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها، ولكن في الوقت نفسه، تحذر من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكد ضرورة التخطيط السياسي المتأن في التعامل معها "مايكل براون". لقد أصبح في عداد المسلمات تقريبا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولي. فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثا، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع، والموارد الغنية وعدد السكان الكبير.

تعتبر علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا لها أهمية خاصة.

والتحسن في العلاقات بين البلدين جعل المراقبين يؤكدون بأن الدولتين اللتين كانتا على خلاف دائم من قبل أصبحتا على وفاق تام، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انعكاسات طيبة في العلاقات الدولية في العقود القادمة، ومن الممكن أن يؤدي إلى الحد من الهيمنة الأمريكية بدرجة كبيرة. وقامت الصين باتباع دبلوماسية فعالة مع الهند مغيرة بذلك العداء إلى شراكة حقيقية، وذلك بسبب التقارب الأمريكي الهندي، وخوف الصين من أن ينتج عن ذلك تحالف خفي ضد الصين. وأعطت الصين أهمية كبيرة لدبلوماسية المطبقة على دول العالم النامي، وذلك عن طريق مسانبتها في القضايا السياسية وتحقيق أهدافها والقيام بدور أكبر في السياسة الدولية، وأن تصبح مركز ثقل فعال ومستقل في المحافل الدولية. وبالنسبة لمشكلة تايوان، فإن الصين تصر وبشدة بأن تايوان كانت وما تزال جزءاً من الصين، والسبب الرئيسي الذي لم تستطع الصين فرض سيطرتها على الجزيرة هو التدخل الأمريكي. وبالنسبة لقضايا حقوق الإنسان، فقد استطاعت الصين أن تربط بين قضايا حقوق الإنسان والادعاءات الموجهة إليها من قبل الغرب وبين بعض القضايا الأخرى (لي مينج شيانج). وفيما يتعلق بمستقبل الصين كقوة عالمية، فإنه طبقاً لتقديرات جولد مان ساش، فإن الاقتصاديات الثلاثة الكبرى في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون هي الصين وبعدها أمريكا والهند. والاثنان في درجات متقاربة - يتبعهم بدرجات أكبر بالترتيب كل من البرازيل والمكسيك وروسيا واندونيسيا واليابان. وعليه، فإن دولتين أوروبيتين في العشر دول الأولى وهما المملكة المتحدة وألمانيا في المرتبتين التاسع والعاشر على التوالي. وعلى ذلك، فإن مجموعة السبع - G-7 - سيدخل منهم فقط أربع دول في مجموعة الدول العشر الأولى (مارتن جاكويس). إن الصين تعتبر بدون منازع القوة الاقتصادية الهامة والتي انتشرت إلى مناطق في العالم عبر آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في فترة عشر سنوات أو أكثر قليلاً.

ويظهر الغموض الكبير حول السياسة الخارجية الصينية. فما لم تحكم الصين

بشكل كفاء ويستجيب زعمائها بحكمة إلى التحديات المحلية الرهيبة، فلن يستطيع الزعماء أن يتابعوا مجرى الأحداث في البلاد أو في الخارج. فالصين المحكومة بشكل ضعيف ستكون مصدر عدم استقرار إقليمي وستشكل الصعوبات على العالم. ولكن، إذا كانت مواردها المتزايدة وحكم زعمائها وذخيرتها الغنية الأوسع من الإستراتيجيات تمكنهم من حكم مجتمعاتهم بشكل جديد، فمن المحتمل أن يتصرفوا بمسؤولية في الشؤون الدولية. لقد أصبحت الصين لاعباً رئيسياً على المسرح العالمي، وكل القوى الرئيسية سيكون لها تأثير في حكمها الرشيد في القرن الحادي والعشرين (روس تيريل).

يتناول **الفصل الثامن** دراسة لليابان كدولة متطورة ولكن من الصعب أن تكون أوروبية. والتاريخ يوضح أن اليابان تبدو من على السطح وكأنها دولة أوروبية، ولكن من الداخل فهي مختلفة كلية، فاليابان من الخارج لها الطابع الأوروبي ولكن من الداخل فهي تأخذ طابعها الأصلي الياباني، إن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي بدأت مرحلة التصنيع في القرن التاسع عشر، ولكن وبكل المعايير فهي الدولة التي استطاعت تقليد الغرب. وإذا كانت اليابان جزءاً من شرق آسيا، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل هذه المنطقة من العالم، بل بالعكس فاليابان هي حالة فريدة بذاتها، لقد تشكلت اليابان نتيجة تداخل حضارتين عريقتين، الأولى الحضارة الصينية في القرنين الخامس والسادس، والحضارة الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. والتاريخ الأول لليابان يوضح بأنها تأثرت بالحضارة الصينية والتي كانت وقتها الصين دولة أكثر تقدماً وعلماً. وعموماً يمكن القول بأنه إذا كانت بريطانيا هي رائدة أوروبا في التنمية والتقدم، فإن اليابان تعتبر رائدة آسيا.

يكمن نجاح اليابان في الوقت الراهن، بشكل خاص، في القطاع الاقتصادي من خلال النمو التكنولوجي والاقتصادي حيث يحظى الاقتصاد الياباني بأفضل مكان في القرن الحادي والعشرين، مع توسعها الزائد في الصادرات، الأمر الذي

أدى إلى محاكاة البلدان الآسيوية الأخرى، والتي تسمى بالدول الصناعية الجديدة - كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان وتايواند، وغيرها من البلدان الآسيوية للنموذج الياباني، بجانب الصين. لقد طالبت أمريكا باتخاذ إجراءات بالحد من عدم التوازن بينها وبين اليابان، على أثر زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح اليابان. والتساؤل الذي يثار في هذا المجال، هو كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في هذا القرن الحادي والعشرين؟ يبدو أن الإجابة الموحدة ستكون أكثر قوة إذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئية، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على نمط ما حدث في الثلاثينيات. فيما عدا ذلك، فإن اليابان من الممكن لها أن تتبوأ مكانة الدولة الرائدة أو الثانية في مجال الكومبيوترات والروبوتات والاتصالات السلكية واللاسلكية والسيارات والشاحنات، وربما التكنولوجيا الإحيائية وحتى الفضاء. وربما تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل.

وعن السياسة الخارجية اليابانية، كانت اليابان مستهدفة بشكل فريد للتغيرات الحادثة في النظام الدولي (وذلك من خلال الموارد الفقيرة ووصولها المتأخر إلى العالم الحديث) الذي تبعاً لذلك مارس نفوذاً كبيراً على صياغة السياسة الخارجية اليابانية وشكل المؤسسات السياسية الاقتصادية المحلية، وأصبحت اليابان دولة تتفاعل مع تأثير الغير عليها. وأظهرت اليابان على نحو متكرر ميلاً نحو التكيف والتوافق مع التغيرات الجوهرية في بيئتها الخارجية. وعلاوة على ذلك، إذا كان الماضي هو الدليل الذي يعول عليه، فإن اليابان سوف تتكيف بالسرعة التي ستدهش الذين لا ينظرون إلا إلى جودها الحالي (كينيث ب بايل).

يتناول **الفصل التاسع** استعراضاً للهند كقوة آسيوية بازغة. والتاريخ الهندي يوضح أن عصر بوذا (٥٦٢ - ٤٨٢ ق. م) يعتبر نقطة البداية لإحدى الديانات العالمية الكبرى، ولتطورات مهمة في المجالات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية في شبه القارة الهندية.

وحين شرعت النخبة السياسية في الهند ما بعد الاستعمار في بناء الدولة القومية، وجدت نفسها مضطرة للتغلب على الشقاق الجيوبوليتيكي الواقع بين الاعتراف بالتعددية من ناحية والإصرار على الشعور بالهند كهوية جيوبوليتيكية واحدة مميزة بوحدة عضوية من ناحية ثانية. لقد كانت تلك القومية الجديدة المناهضة للاستعمار هي المسؤولة عن إنتاج وحدة قومية بطريقة مغايرة كلية عن التجربة التاريخية للهند.

لقد قدمت نخبة السياسة الخارجية الهندية التبرير الجيوبوليتيكي العملي الذي يفسر لماذا لجأت الهند إلى إجراء التجارب النووية، وقد عللت ذلك بأنه رد فعل على الأوضاع الأمنية المحيطة والتي تجعل الهند أمام تحد لمواجهته التهديدات التي لم تترك لها بديلا للبحث عن مصدر تعتمد فيه على نفسها من أجل تأمين وحدة أرض البلاد وتحقيق أمنها.

وعن الهيمنة الإقليمية الهندية، فإن النظرة الإيجابية إلى الهند، أدت إلى التوقع بأنه عندما تبرز الهند في نهاية الأمر قوة عظمى فستتضم إلى المجتمع الغربي، حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. وبينما بزغت اليابان بتطلع وإدراك راع للحاق بالغرب، فإن الصين لم يكن لديها مثل هذه التطلعات، أما الهند، فإن الاتجاهات المستقبلية لها لم تستقر بعد. ويتضح من ذلك، أن الدور الذي ستلعبه الهند سيكون مختلفا عن الدور الذي لعبته اليابان في السبعينيات أو الذي تلعبه الصين حديثا. فالدور الطبيعي للهند هو أن تكون جسرا بين الشرق والغرب ولا يوجد مجتمع آخر مؤهل لذلك أكثر منها.

إن الأهداف الإستراتيجية العسكرية للهند هي أن تحقق الهيمنة في جنوب آسيا، وأن تحتري الصين، وأن تسيطر على المحيط الهندي، وأن تصبح قوة عسكرية في العالم المعاصر. ويخلص المحللون إلى أن الهند تنتظر اللحظة المناسبة

لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوبا للدفاع عن مكانتها كقوة وهيمنة في المنطقة (ديفيد شامبو).

يستعرض **الفصل العاشر** روسيا الإمبريالية وما بعد الانهيار. وتاريخ الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية يوضح أنه خرج من هذه الحرب في حالة دمار شبه الكامل، فقد دمر ١٥٪ من سكان وأنهار و٥٠٪ من بنيته التحتية الاقتصادية. بيد أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوروبا، وظهر كواحد من القوتين العظميين في أفضل وضع لفرض خياراته على نظام ما بعد الحرب، وأصبح النظام الدولي الجديد لأول مرة في التاريخ منقسما إلى اثنين وامتد نطاقه عبر العالم. ولأول مرة كان هناك نظام شرق - غرب. ولأول مرة كانت روسيا قوة فوق جميع القوى الأخرى ما عدا قوة واحدة وهي الولايات المتحدة (روبرت لجفولد).

وفي غضون سنة واحدة من صعود جورباتشوف إلى السلطة (١٩٨٥)، كان يدفع بإلحاح في اتجاه نهج بالغ الاختلاف عن النهج الذي كان متبعا في العقدين السابقين. ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب في عام ١٩٨٦، أطلق شعاري البيريسترويكا - إعادة البناء (أو إعادة الهيكلة)، وجلاسنوست (العلانية)، وشن حملة من أجل هذه التغييرات في جلسة هامة للجنة المركزية في يناير ١٩٨٧، وبالعودة إلى انعقاد أول مؤتمر خاص للحزب الحاكم طوال قرابة نصف قرن في يونيو ١٩٨٨، وقد مهد ذلك إلى الانتخابات التي تم خوضها (دون تزيف) في ربيع ١٩٨٩. اشتمل البرنامج الاقتصادي للبيريسترويكا على ثلاثة اتجاهات مترابطة للتغيير. أولا، إعادة بناء الإنتاج بعيدا عن التجهيزات والآلات القديمة لإحلال تجهيزات وآلات جديدة محلها. ثانيا، خفض التدريجي لحجم الجهاز البيروقراطي الذي يسيطر على الصناعة وإبدال البيروقراطيين والمدبرين غير

الملائمين أو غير الأكفاء أو الفاسدين. وكان من شأن حرية النقد المتزايدة في وسائل الإعلام أن تساعد على ذلك. أخيراً، إحلال الجهود القائمة على قوى السوق محل الجهود البيروقراطية لجعل الصناعة ذات كفاءة عالية.

لم يشكل الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلاً واحداً، فقط، بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا في القرن الحادي والعشرين. فمن المحتمل أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة" الجديدة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فقد ينظر إلى هذه الأولويات على أنه يعوقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهوموم الأمن التقليدية. إن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملة أو المنعزلة والمستعدة للقتال، سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحديد بقدر مناسب نوع النظام الدولي. إن إيجاد مكان آمن ومثمر لروسيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين كما كان كذلك في القرون الثلاثة السابقة قبله (روبرت لـجفولد).

يتناول **الفصل الحادي عشر** استعراضاً لبريطانيا كواحدة من الدول الكبرى.

بلغت بريطانيا درجة عالية من التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥، وذلك بفضل الدمج بين السيادة البحرية والاستقرار المالي والخبرة التجارية ودبلوماسية التحالفات. وفي عام ١٨٦٠ - والذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي - أنتجت المملكة المتحدة ٥٣٪ من إنتاج الحديد العالمي و ٥٠٪ من الفحم الحجري، واستهلكت أقل بقليل من نصف الإنتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدأ أن بريطانيا التي شكل عدد سكانها آنذاك ٢٪ من سكان العالم و ١٠٪ من سكان أوروبا، أقدر على إنتاج ما يقرب ٤٠ - ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥ - ٦٠٪ من إنتاج أوروبا. وكانت وحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة. كذلك كانت تملك أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم رافعة العلم البريطاني، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر.

وعن بريطانيا والحلف الأوروبي، فإن مفهوم بريطانيا عن النظام العالمي، أن اختبار ميزان القوى هو مدى حسن أداء مختلف الأمم للأدوار الموكلة إليها في الإطار الشامل للنظام العالمي، تماما مثلما نظرت الولايات المتحدة إلى أحلافها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وعند وضع المفهوم البريطاني للنظام العالمي موضع التنفيذ، فإن بريطانيا واجهت فيما يتعلق ببلدان أوروبا نفس الاختلاف في النظرة إلى النظام العالمي الذي واجهته الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. إن بريطانيا ستحتفظ بالحق في السير في طريقها الخاص طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة، ولا توجهها إلا مصلحتها القومية، وهذه سياسة جعلت من الحلفاء إما مساعدين أو أطراف لا صلة لهم بأي موضوع (هنري كيسنجر).

وعن بريطانيا وعملية التكيف الطويلة، ففي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت بذور تدهور بريطانيا في القرن العشرين، حيث واجهت قرنا مختلفا تماما عن القرن التاسع عشر. وفي معظم سنوات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية البريطانية نضالا متواصلا من أجل تكييف أهدافها وفق قدراتها المتناقصة. وهي المشكلة التي أطلق عليها بول كيندي "المد الاستعماري المفرط". لقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. وهؤلاء الذي يطيلون الكلام على بعد واحد فقط من هذه الأبعاد على حساب الآخر لا يمكنهم توقع التواصل إلى فهم كامل لما كان يحدث، ولا يمكنهم تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب الذي تتحفز بريطانيا لاتباعه في القرن الحادي والعشرين (روبرت جي لير).

يتناول **الفصل الثاني عشر**، فرنسا بين التعثر والانطلاق. في ١٤ من يوليو من عام ١٧٨٩، اقتحم سكان باريس الباستيل عنوة، وانهار النظام الاجتماعي بصورة عامة في شتى أنحاء فرنسا، وبحلول ربيع ١٧٩٤، استعدت الجيوش الجمهورية أنفاسها، فهزت في يونيو من عام ١٧٩٤ الجيوش المناوئة للثورة هزيمة نكراء في

فلوريس. ثم بدأت مرحلة ظهور نابليون، حيث وقعت "الإدارة" صلحا مع روسيا وهولندا، ولكنها شنت هجوما رئيسيا على النمسا، مرسلت جنرالا شابا يدعى نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١) إلى الحرب في إيطاليا. أحرز هذا الشاب نجاحا باهرا خلال عام ١٧٩٦، وأرغم النمسا على الانسحاب من الحرب. عندها قاد حملة على مصر ليقطع خطوط مواصلات بريطانيا مع إمبراطوريتها الهندية، ولكنه أجبر آخر الأمر على التوقف عن القتال عندما دمر هوارسيو نلسون (١٧٥٨-١٨٠٥) أسطوله في معركة أبي قير عام ١٧٩٨، عمد نابليون إلى إحلال السلام في أوروبا.

وفي يونيو من عام ١٨١٢، شن نابليون حملة ضخمة على روسيا حيث بلغت جيوشه موسكو، إلا أن انقطاع المؤن والنكسات العسكرية أرغمت تلك الجيوش على تراجع شتوي فوضوي. وفي فبراير ١٨١٢، أعلنت روسيا الحرب على فرنسا والنمسا، وحذا حذوهما عدد من الدول المحتلة، فهزم نابليون في ليينغ في أكتوبر من نفس العام، وزحف الحلفاء على شمال فرنسا، بينما هاجم البريطانيون جنوبها عبر جبال البيرينة. سقطت باريس في ١٣ من مارس من عام ١٨١٤، وتخلّى نابليون عن العرش في ١١ من أبريل ونفى إلى جزيرة ألبا. أعاد نابليون توطيد سلطته، إلا أن هزيمته على يد دوق ولنجتون (١٧٦٩-١٨٥٢) في واترلو في ١٨ من يونيو من عام ١٨١٥، أدت إلى نفيه إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث توفي عام ١٨٢١.

وعن التاريخ الفرنسي منذ الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب الباردة، فقد كانت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قوة مهيمنة على أوروبا، أعادت الألزاس - اللورين الفرنسية مرة أخرى. وكان لفرنسا حلفاء جدد بين الدول الجديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا. وبدون أن تخلق فرنسا صراعات حادة مع حلفائها البريطانيين قامت بتوسيع إمبراطوريتها بحصولها على انتداب سوريا

ولبنان وأجزاء من الإمبراطورية الألمانية السابقة. وقد تعلم الجيش الفرنسي من الحرب الكبرى أحد الدروس المهمة أن وضع الدفاع هو الأفضل وتطابق هذا مع مزاج البلاد وأدى إلى إنشاء خط "ماجينو". وفي فترة الحرب العالمية الثانية، كانت هزيمة فرنسا الساحقة في خمسة أسابيع وهزيمة الجيش في أقل من أسبوع. جاء دييجول المتمرد المغمور، ولم يكن له هدف أقل من أن تستعيد فرنسا قوتها وكرامتها ومركزها، على الرغم من أنه كان يعتمد من الناحية الموضوعية على حسن نوايا ونستون تشرشل. حقق دييجول أهدافه الرئيسية، فقد حمى كرامة فرنسا وإمبراطوريتها، وكانت فرنسا من بين المنتصرين الرئيسيين في الحرب. وكانت أجندة أعمال بداية القرن الحادي والعشرين هي التكامل الأوروبي، فهو المثال الصحيح لورطة فرنسا، فهي تخاطر بهدم درع فرنسا، دولتها، التي كان من أهداف دييجول تجديدها وتقويتها طوال حياته. وحيث لا توجد شخصيات فرنسية أمثال دييجول تلوح في الأفق، فإن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالاً هو أحد (التفوقات) المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا، والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي على أساس الوزن المتواضع نسبياً لفرنسا.

إن أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الاتحاد الأوروبي على الساحة الإستراتيجية والدبلوماسية، هو طبيعة اعتماده على الولايات المتحدة والتقسيم في الاتحاد الأوروبي بين الفرنسيين الذين يكرهونه وبقية الدول التي تحتضنه. وعليه، فلن تصبح أوروبا في المستقبل القريب رهن إشارة فرنسا كما تمنى العديد من الزعماء الفرنسيين، بينما ستستمر سياسية فرنسا لتصبح أكثر اصطفاً بالصيغة الأوروبية في مسعى اهتمامات فرنسا المتواصلة (ستانلي هوفمان).

يستعرض **الفصل الثالث عشر** ألمانيا وسياساتها الخارجية المتسعة والمتشعبة. لقد آل نظام القوى العظمى بقيادة بسمارك إلى سيطرة ألمانيا عقدين بأسرها بعد عام ١٨٧٠، وأمست جميع الطرق، مثلما علق الدبلوماسيون، تؤدي إلى برلين. ومع ذلك فإنه ليس مجرد عبقرية وقسوة المستشار الإمبراطوري ما جعل ألمانيا

أهم قوة في أوروبا، بل هي أيضا الصناعة والتكنولوجيا الألمانيان اللتان ازدهرتا بسرعة حال اكتمال التوحيد القومي. إنه العلم ونظام التعليم الألماني والإدارة المحلية، وأيضا الدور الفعال للجيش البروسي، وغدت بروسيا - ألمانيا بفضل توجيهات بسمارك أقوى الدول الأوروبية وأعظمها نفوذا، بدلا من بروسيا التي كانت الأضعف دوما (بول كيندي).

وعن الدبلوماسية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وبعد أن أصبحت ألمانيا بعد توحيدها أقوى دولة في أوروبا مما أقلق جيرانها، ومن أجل أن تشارك في الحلف الأوروبي، كانت تحتاج إلى أن تبدي ضبطا للذات في سياستها الخارجية. ولسوء الحظ أنه بعد رحيل بسمارك كان الاعتدال هو أكثر صفة افتقدتها ألمانيا، بالمقارنة بالدول القومية الأخرى، ولم يكن لديها إطار عمل فلسفي اندماجي، ولم يكن البناء الذي وضعه بسمارك ينطوي على أي من المثاليات التي شكلت الدول الحديثة في أوروبا.

وعن السياسة الخارجية الألمانية، فقلما نجد سياسة خارجية لأي أمة تقلبت بذلك الاتساع والهوجائية مثل السياسة الخارجية الألمانية. وأيا كان الشكل الذي اتخذته ألمانيا، فقد كانت ترتبط دائما في قلب أوروبا بجبهات معادية من جيران خطرين، كانت هناك فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق والنمسا - المجر في الجنوب الشرقي، وبريطانيا المطلة من بحر الشمال. والسياسة الخارجية لألمانيا الحديثة - بدء من سياسة فريدريك حتى الجمهورية الاتحادية - لم تكن أكثر استقرارا على نظمها السياسية، فقد سارت في سلسلة من العجز إلى الاقتدار، من تحالفات مع أي من الدول المحيطة بها إلى عزلة معتمدة في المركز، من انتصار شبه كامل على أوروبا في عام ١٩٤٢ إلى هزيمة ساحقة من تحالف عالمي عام ١٩٤٥. أما عن الدعامات الرئيسية للسياسة الخارجية الجديدة لألمانيا فهي أولا الارتباط بأمن الناتو والولايات المتحدة، الذي يؤدي وظيفة ثلاثية. فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل كتأمين ضد المخاطر القادمة من الشرق، إما مع

ظهور جديد لتهديد روس أو ظهور اضطراب مفاجئ في روسيا. وثانياً، الخيار الأوروبي الكامن في علاقة ألمانيا الخاصة بفرنسا، فكل واحدة فيهما ترى "وتستغل" الأخرى كشريك لا غنى عنه في زعامة أوروبا وكمعادل خفي ضد القوة العظمى الباقية الأخيرة. العنصر الثالث، في السياسة الخارجية الألمانية، العنصر الذي يساعد ألمانيا على الحد من اعتمادها على فرنسا، هو ارتباطها ببريطانيا. فعلى غرار النموذج الفرنسي الألماني، بدأت بون ولندن مشاورات ثنائية منتظمة. والرابع، هو العلاقة التقليدية الروسية، فعلى الرغم من أنها انخفضت بشدة لأن موسكو حالياً لديها قدرة قليلة على الابتزاز أو لا يوجد لديها ما ترشوبه ألمانيا. وخامساً، لما كانت العلاقة الروسية غير مؤكدة كان استقرار أراضي أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا مهمة عاجلة. ومن ثم فإن ألمانيا في طليعة الدول التي ستربط شرق ووسط أوروبا بالاتحاد الأوروبي والناطو، على الرغم من أنها لا تفعل ذلك بشكل صارخ خوفاً من غضب روسيا. وفي غياب إستراتيجية تهديد، سوف تجرب ألمانيا ما تعرفه بشكل أفضل، وهو أن تسير حتى النهاية في ميزات كونها القوة السلسلة، في الوقت الذي تتجنب فيه على قدر الإمكان أساليب القوة العظمى التقليدية واستخدام القوة. ولكن لماذا يبقى هذا النظام للأبد؟ إذا تغير وعندما يتغير، فسوف يتغير معه مصير ألمانيا، التي تنعم حالياً بدرجة كبيرة بحفظ التاريخ عن أي وقت مضى منذ الظهور المفاجئ لقوة بروسيا (جوزيف جوفي).

وأخيراً، في الفصل الرابع عشر - الخاتمة، نستعرض فيه مستقبل القوى الكبرى والتنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين. فقد تم بإيجاز تقييم موقف الدول الكبرى المدرجة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، والهند، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا.

وفي اعتقادنا، فإن مستقبل القوى الكبرى سيكون عالمياً متعدد الأقطاب، وذلك قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. ومن المحتمل أن ينحصر في الصين

واليابان وأوروبا الموحدة (إذا ما تمت إعادة هيكلتها) باعتبار أن بريطانيا وفرنسا وألمانيا هي الدول الرائدة في أوروبا، وروسيا الاتحادية (مع التحفظ)، وذلك بجانب الولايات المتحدة الأمريكية. هذه القوى الكبرى في المستقبل سوف تسيطر في محورها بعض من دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا، وتايلاند، أو بعض الدول الأفريقية كمصر وجنوب أفريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل. ولربما اندمجت بعض من هذه الدول مع أحد مراكز الدول الكبرى. وهناك كذلك دلائل تشير إلى إمكانية أن تكون دول مثل تركيا (كزعيم للعالم الإسلامي) والهند، قوى صاعدة، ولكن إذا ما توافرت لديها الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية، ولكن ذلك مرهون بحل العديد من المشاكل السياسية التي تواجه هذه الدول في الوقت الراهن.

أما عن التنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين، فمن المفضل أن يقوم القارئ بالاطلاع عليها بالتفصيل.